

Distr.: General
27 March 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

دورة عام ٢٠١٩

الدورة الرابعة والسبعون

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ - ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ١٩ (أ) من القائمة الأولية*

البند ١١ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

لاحظ الأمين العام في تقريره السابق عن الموضوع (A/73/81-E/2018/59) أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تستجيب للتحدي المتمثل في تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة عن طريق مواءمة برامج عملها وأولوياتها مع أهداف التنمية المستدامة، والمبادرة بتغيير تنظيمي، وربط الإدارة القائمة على النتائج بإنجاز الأهداف. وقد أحاطت الجمعية العامة علماً مع التقدير، في قرارها ٧٣/٢٢٧، بهذه الإجراءات والمبادرات. وتتواصل الجهود في هذا المجال خلال دورة الإبلاغ الحالية، كما يتضح من المعلومات المحدثة المتاحة في قاعدة بيانات أعمال أهداف التنمية المستدامة.

ويحتوي هذا التقرير على تحديث لتلك الإجراءات والمبادرات، باستخدام المعلومات الجديدة المتاحة في قاعدة البيانات، بالإضافة إلى مساهمات محددة في هذا التقرير قدمتها عدة منظمات. ومن المشجع أن نلاحظ أن الاتجاهات الإيجابية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ باقية على قوتها، مع تجدد الجهود لتحويل المؤسسات ومواءمة موارد الميزانية مع الأهداف. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن عدداً متزايداً من الكيانات آخذة في تفعيل مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب. كما يقدم التقرير تحدياً عن تنفيذ خطة العمل لإدماج ممارسات التنمية المستدامة في إدارة العمليات والمرافق على نطاق الأمانة العامة، والتي قدمها الأمين العام عملاً بالقرارين ٧٠/٢٠٥ و ٧١/٢٢٨ (A/72/82).



أولاً - مقدمة

١ - في قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٧٣ أحاطت الدول الأعضاء علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة (A/73/81-E/2018/59)، كما أحاطت علماً مع التقدير بالإجراءات والمبادرات التي اتخذتها كيانات منظومة الأمم المتحدة من أجل تعميم أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في عملها كله، وشجعت منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تبادل الخبرات والدروس المستفادة وزيادة الجهود لضمان الدعم الفعال للدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢ - ودعت الدول الأعضاء أيضاً مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، في حدود ولاياتها ومواردها، إلى ضمان عدم ترك أي بلد أو أحد خلف الركب فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. ودعت الأمين العام إلى مواصلة إبلاغ الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن التقدم المحرز في مواصلة تعميم أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بما في ذلك لأغراض النظر في الموضوع في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٣ - واستجابة لهذا الطلب، دعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى تحديث المعلومات المتاحة في قاعدة بيانات أعمال أهداف التنمية المستدامة^(١) وتقديم مدخلات محددة لإدراجها في هذا التقرير. وقدم ما مجموعه ٤١ منظمة معلومات لقاعدة البيانات؛ وبالإضافة إلى ذلك، قدم عدد من المنظمات مساهمات محددة لهذا التقرير. ومن المشجع أن نلاحظ أن الاتجاهات الإيجابية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ باقية على قوتها، مع تجدد الجهود لتحويل المؤسسات ومواءمة موارد الميزانية مع الأهداف. وهناك عدد متزايد من الكيانات الآخذة في تفعيل مبدأ عدم ترك أي شخص خلف الركب.

٤ - ويقدم هذا التقرير أمثلة مختارة من الإجراءات، فهو تقرير غير جامع. وينبغي أن يقرأ بالاقتران مع المعلومات التي يجري تحديثها بصورة مستمرة في قاعدة البيانات المذكورة.

ثانياً - تحويل المؤسسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

٥ - تُظهر الخبرات المتعلقة بالتنفيذ الوطني لخطة عام ٢٠٣٠ والدعم المقدم من كيانات منظومة الأمم المتحدة، مما يتضح من الاستعراضات الوطنية الطوعية وقاعدة البيانات، أن تحويل المؤسسات بما يتماشى مع المتطلبات الجديدة لخطة عام ٢٠٣٠ شرط أساسي لتحقيق الهدف ١٧. وقد تابعت كيانات الأمم المتحدة، التي تدرك بشكل متزايد تلك الضرورة، القرارات الاستراتيجية للهيئات الحكومية الدولية في كل منها وذلك بوضع هيكل مؤسسي جديد مخصص لخطة عام ٢٠٣٠، واستهل بعضها إصلاحات مؤسسية للتكيف مع المتطلبات المتغيرة لدى الدول الأعضاء.

٦ - فعلى سبيل المثال، عزز إنشاء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفريق عامل مشترك بين الشعب يعني بخطة عام ٢٠٣٠ عمل اللجنة في المسائل المتعددة التخصصات. وبفضل

(١) <https://sustainabledevelopment.un.org/content/unsurvey/index.html>

جهود هذا الفريق العامل، أنتجت شعب اللجنة نواتج مشتركة بشأن تحقيق الأهداف. كما أنشأت اللجنة فريقاً عاملاً مشتركاً بين الشعب يعنى بمؤشرات الأهداف.

٧ - وكيفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا برامج عمل شعبها الفنية مع خطة عام ٢٠٣٠ والأهداف. وفي الوقت نفسه، أنشأت اللجنة، بناءً على طلب الدول الأعضاء، وحدة مخصصة تعنى بخطة عام ٢٠٣٠، وهي مكلفة بالعمل مع فريق الإدارة العليا وجميع الشعب الفنية في اللجنة من أجل ما يلي: (أ) تعزيز الاتصال والتنسيق والاتساق؛ (ب) إجراء البحوث والتحليلات المبتكرة، بما في ذلك من خلال إعداد التقارير الإقليمية؛ (ج) الدفع قداماً بالجهود الرائدة لبناء القدرات والمساعدة التقنية والدعوة في خطة عام ٢٠٣٠؛ (د) تعزيز منصات ومنتديات الحوار والتعلم من الأقران على المستوى الإقليمي؛ (هـ) دعم تصميم وتنفيذ أطر وآليات المتابعة والاستعراض على المستوى الإقليمي؛ (و) التواصل مع الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية لتعزيز التعاون والتكامل.

٨ - وواءت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أنشطتها البرنامجية مع الأهداف من أجل زيادة أثر أنشطتها، لا سيما من خلال أنشطة جديدة شاملة لعدة قطاعات تعكس الروابط بين الأهداف والغايات المختلفة. وفي هذا الصدد، تقوم أمانة اللجنة بإنشاء أفرقة مشتركة بين الشعب كترتيبات مرنة لتعزيز أوجه التآزر والتكامل بين برامجها الفرعية ولتحديد الأنشطة الجديدة المحتملة في المجالات التالية ذات الأثر العالمي: الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛ والمدن المستدامة والذكية؛ واستدامة القدرة على التنقل، والاتصال الإلكتروني الذكي؛ وقياس الأهداف ورصدها. وتنفذ هذه الترتيبات المرنة ضمن الولايات القائمة ولا تنطوي على تغييرات في البرامج الفرعية أو الهياكل الحكومية الدولية.

٩ - وعملاً على زيادة فعالية التعاون في تحقيق الأهداف، سعت مجموعة البنك الدولي إلى تعزيز قدرات شركائها وتحسين التنسيق وتحقيق الكفاءة في العمل معهم. ومن بين مبادرات أخرى، ساعد الاتفاق بين مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة، وهو إطار الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي من أجل خطة عام ٢٠٣٠، على تعزيز الالتزام المشترك بين المؤسستين بمساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويعمل الاتفاق على تعميق الشراكة بينهما من خلال تركيز الجهود على أولويات يتم اختيارها بشكل مشترك واستخدام نقاط القوة المتكاملة بينهما لتوسيع نطاق أثر هذه الشراكة. وتركز المبادرة على أربعة مجالات رئيسية للتعاون: (أ) دعم التمويل والتنفيذ لمساعدة البلدان على بلوغ الأهداف؛ (ب) العمل العالمي الحاسم بشأن تغير المناخ؛ (ج) العمل المشترك في بيئات ما بعد الأزمة وبيئات العمل الإنساني؛ (د) تسخير البيانات لتحسين نتائج التنمية.

١٠ - ويهدف إطار استراتيجيات البيئة على نطاق المنظومة، والذي أعده فريق الإدارة البيئية وأطلق عام ٢٠١٦ في الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، إلى تعزيز التعاون بشأن البيئة عبر منظومة الأمم المتحدة في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتقوية قدرة المنظومة وأوجه التآزر فيها لتعزيز إدماج البعد البيئي لخطة عام ٢٠٣٠. وتقدم الطبعة الأولى من التقرير التجميعي المعنون: *التعاون على مستوى المنظومة بشأن البيئة: تقرير تجميعي بشأن المساهمات على نطاق المنظومة في تنفيذ البعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة*، أمثلة على قيام فرادى الوكالات بمواءمة استراتيجياتها التنظيمية مع الأبعاد البيئية للأهداف وتحديد فرص الارتقاء بالتنسيق وتعزيزه في الجوانب البيئية الحالية أو الجديدة فيما يتعلق بالأهداف. وفي عام ٢٠١٩، سيتم إعداد تقرير مواضيعي عن الأهداف المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بينما ستقدم الطبعة

الثانية من التقرير التجميعي تحديثاً للمعلومات المقدمة في الطبعة الأولى بهدف تسليط الضوء على المساهمات المحتملة في تنفيذ البعد البيئي للأهداف.

ثالثاً - تغيير الميزانية البرنامجية بما يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠

١١ - كما تبين الاستعراضات الوطنية الطوعية، فإن عدداً متزايداً من الدول الأعضاء يعيد تخصيص موارد الميزانية وفقاً لخطة عام ٢٠٣٠، ليس فقط لتسريع تنفيذ الأهداف ولكن أيضاً لتعظيم الآثار التي يمكن أن تتأتى عن الترابط بينها. كما تلاحظ إعادة التوزيع التدريجي للموارد في جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة.

١٢ - وكمؤسسة تركز على التعلم والتدريب، وغالباً من خلال رؤية شاملة ومتعددة التخصصات، أعاد معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث مواءمة أهدافه الاستراتيجية وأنشطته البرنامجية المتعددة مع الأهداف. وقد تمت مواءمة أكثر من ٥٠ في المائة من مجالات النتائج البالغ عددها ٧٥ في الميزانية البرنامجية، مع الأهداف ١٢ (ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة)، و ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره) و ١٦ (تشجيع المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وإتاحة الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة على جميع المستويات). كما يساهم المعهد في تحقيق الأهداف ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ١٠ و ١١ و ١٤ و ١٥ و ١٧.

١٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عُرضت الوثيقة C/7 38^(٢)، التي تتضمن مناقشة لدور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، على الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو. وشدد المؤتمر العام، في قرار اتخذ في دورته التاسعة والثلاثين، على أهمية مساهمة اليونسكو في تنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ على المستويات المناسبة، وقدم توجيهاً جاء في الوقت المناسب لإعداد برنامج اليونسكو وميزانيتها في هذا الصدد.

١٤ - ويتماشى برنامج اليونسكو وميزانيتها للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، على النحو الوارد في الوثيقة C/5 39^(٣)، مع خطة عام ٢٠٣٠ بشكل كامل، وهو يعكس الدعم الذي تقدمه اليونسكو للدول الأعضاء في تنفيذ الخطة. وتتماشى النتائج المتوقعة ومؤشرات الأداء الواردة في الوثيقة مع الأهداف من خلال عملية مخصصة لرسم المسار تشمل جميع مجالات اختصاص اليونسكو. وتقدم الوثيقة معلومات محددة حول كيفية إدراج اليونسكو لمبادئ خطة عام ٢٠٣٠ في برامجها من خلال توفير الأدوات المعيارية والمشورة السياساتية القائمة على الطلب وعلى الأدلة في مجالات اختصاص المنظمة؛ ومن خلال تطوير أدوات القياس والإبلاغ؛ وتنفيذ برامج بناء القدرات، بما في ذلك ما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها.

١٥ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على تنفيذ استراتيجيته من خلال الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة. ويستند هيكل الإطار للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ إلى الأهداف الخمسة الأكثر صلة بالاستجابة للإيدز (وهي ٣ و ١٠ و ٥ و ١٦ و ١٧). ويجمع الإطار بين جهود ١٢ منظمة، ويعمل على تلبية الحاجة

(٢) متاح على الموقع: <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000235214/PDF/235214eng.pdf.multi>.

(٣) متاح على الموقع: <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000261648>.

إلى إقامة ائتلافات تركز على مسائل بعينها، وإلى البرمجة المشتركة، والأفرقة المشتركة، والشراكة لتحقيق نتائج جماعية، وفقاً لخطة عام ٢٠٣٠.

١٦ - كما قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمواءمة ميزانيته لفترة السنتين وإطار إدارته مع الأهداف. وعملاً على ضمان ملاءمته للغرض المتمثل في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، يواصل المكتب السعي لتحقيق الكفاءة والتبسيط والتمكين، مع تعزيز إدارة المخاطر والقدرة على خدمة كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، كان المكتب قد عدل حوكمته الداخلية وهيكله التنظيمي عن طريق فصل وظائف السياسة والرقابة عن إدارة العمليات في جميع جوانب المنظمة. ويتمشى هذا الجهد مع أهداف الحوكمة والمخاطر والامتثال المحددة في خطة المكتب الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وكذلك مع رؤية الأمين العام للهيكلة التنظيمي للأمانة العامة.

١٧ - وتمت الموافقة على الخطة الاستراتيجية للاتحاد الدولي للاتصالات للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣ في مؤتمر المندوبين المفوضين الذي عقد في الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٨. وهي أول خطة استراتيجية ترتبط ارتباطاً تاماً بأهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠، وتتضمن روابط واضحة بالأهداف وكذلك خطة لكيفية تحقيقها.

١٨ - ويجري عن كنب رصد أنشطة الاتحاد الداعمة للأهداف، وتتبعها والإبلاغ عنها، من خلال أداته لرسم خرائط أهداف التنمية المستدامة مما يوفر نظرة شاملة لكيفية مساهمة أنشطة الاتحاد في تحقيق الأهداف من خلال إظهار الروابط بين الأهداف وخطة الاتحاد الاستراتيجية، وخطة الارتباط ٢٠٣٠ (Connect 2030 Agenda)، وخطوط عمل القمة العالمية مجتمع المعلومات. وتهدف الأداة إلى معالجة وتبسيط متطلبات الإبلاغ فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٩ - وأدجت المنظمة العالمية للملكية الفكرية خطة عام ٢٠٣٠ في أهدافها الاستراتيجية وبرامجها. ومن بين ٣١ برنامجاً مدرجاً في تقريرها المعنون "البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٨/٢٠١٩"، هناك ٢٠ برنامجاً مرتبطاً بالأهداف. وتحتل أنشطة المنظمة في مجال التعاون الإنمائي والمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات موضعاً استراتيجياً يمكنها من تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في سياق قيام هذه الدول بإدماج الأهداف في خططها الوطنية للتنمية المستدامة.

٢٠ - وتعدّ فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية/التقرير السنوي لتمويل التنمية/المستدامة الذي يقيّم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وترتكز طبعة عام ٢٠١٩ من التقرير على أطر التمويل الوطنية المتكاملة التي تعهدت الحكومات بوضعها من أجل مواءمة التدفقات المحلية والدولية للموارد، والسياسات، والاتفاقات الدولية، مع أولوياتها الوطنية للتنمية المستدامة.

رابعاً - عدم ترك أحد خلف الركب

٢١ - ترددت في جميع أنحاء العالم أصداً نداء خطة عام ٢٠٣٠ المدوّي إلى عدم ترك أحد خلف الركب. واستجابت الدول الأعضاء وقطاع الأعمال وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني باستخدام تلك الدعوة كمعيار لقياس شمول الجميع والترابط والتكامل في سياساتها وبرامجها ومبادراتها الرامية إلى تحقيق الأهداف.

٢٢ - وأطلق صندوق النقد الدولي عدة مبادرات لتعزيز دعمه للدول الأعضاء فيه في سعيها لتنفيذ الأهداف، بما في ذلك توسيع الدعم المالي المقدم للبلدان النامية المنخفضة الدخل^(٤). كما يعطي الصندوق الأولوية لشمول الجميع لأن ارتفاع مستويات عدم المساواة في الدخل يرتبط بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وضعف استدامته وزيادة عدم الاستقرار المالي. وبالمثل، تبين الأدلة أن تقليل الثغرات بين الجنسين يعزز الإنتاجية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وقدرة الاقتصاد على التكيف. وينعكس موضوع عدم المساواة ومسألة الإنصاف بين الجنسين الآن في المشورة التي يقدمها الصندوق بشأن السياسات كلما وحيثما كان ذلك مهماً للاستقرار الاقتصادي والنمو الشامل. كما يستكشف الصندوق طرقاً لاستخدام السياسة المالية للحد من عدم المساواة، من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وضمان تصاعديّة النظم الضريبية. وفيما يتعلق بالجنسانية، يركز الصندوق على الجهود المبذولة لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، وخاصة من خلال تصميم سياسات الضرائب والإنفاق، مما يشكل ممارسة تُعرف باسم الميزنة الجنسانية.

٢٣ - وتؤيد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب من خلال إنتاج وتحليل البيانات المصنفة تفصيلياً، خاصة فيما يتعلق بالمعوقين والأشخاص المتأثرين بالنزاع. ونظراً لأن تأثير النزاع لا يقع على جميع الفئات على قدم المساواة، فإن تحديد الأشخاص الذين يعانون من الحرمان يتطلب بيانات مفصلة عبر أبعاد متعددة. وتتوفر مؤشرات لخطوط الأساس تستخدم البيانات الجزئية على المستوى دون الوطني، تساعد اللجنة في سد الثغرات ودعم البلدان في المنطقة، وكذلك الجهات المانحة والمنظمات الدولية الأخرى، في العمل نحو التنمية المستدامة للجميع.

٢٤ - وفي مجال الإعاقة، بدأت اللجنة مشروعاً لدعم وضع السياسات والإبلاغ في مجال الإعاقة، وأنشأت أول مجموعة بيانات إقليمية تتفق مع ما أوصى به فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة من معايير إحصائية وتُحج. وبدأ الإحصائيون ووضعوا السياسات في المنطقة، والذين جمعتهم اللجنة، في وضع إطار عمل لمؤشر الإعاقة العربي لتوجيه جهود جمع البيانات ودعم واضعي السياسات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في التعاون من أجل إنتاج بيانات موثوقة وقابلة للمقارنة عن الإعاقة وتصميم سياسات أكثر شمولاً للجميع تقوم على الأدلة.

٢٥ - ولضمان أن تكون النظم الإحصائية الوطنية قادرة على تلبية متطلبات البيانات فيما يتعلق بهدف عدم ترك أي أحد خلف الركب، تولي الشعبة الإحصائية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الاهتمام على سبيل الأولوية للفئات الضعيفة في الأماكن التي يحتاج فيها الإنتاج الإحصائي إلى مزيد من التطوير. وتشمل هذه المجموعات النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين. وعلى سبيل المثال، يهدف مشروع الأدلة والبيانات من أجل المساواة بين الجنسين، وهو مبادرة مشتركة بين الشعبة الإحصائية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، إلى تحسين إدماج المسائل الجنسانية في النظام العادي لإنتاج إحصاءات رسمية لأغراض تحسين إقامة السياسات على الأدلة.

٢٦ - وبالإضافة إلى ذلك، ستجري الشعبة الإحصائية مراجعة للمبادئ التوجيهية والمبادئ الأساسية لوضع إحصاءات الإعاقة، ستشمل استعراضاً للأدوات المنهجية والتوجيهات المتعلقة بالتصنيف التفصيلي للبيانات حسب حالة الإعاقة. وبصفتها أمانة فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف

التنمية المستدامة، ستقدم الشعبة الدعم التقني لمسار عمل الفريق من أجل تحديد أبعاد التصنيف التفصيلي للمؤشرات.

٢٧ - وشملت أنشطة منظمة الصحة العالمية في الأمريكتين، التي يسطع بها مكتبها الإقليمي للأمريكتين، عدة مبادرات تهدف إلى إعطاء الأولوية للإنصاف، ولبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، وللنهج السياساتية المتكاملة. وقد أصدر المكتب الإقليمي خارطة طريق مبتكرة لخطة العمل بشأن الصحة في جميع السياسات، وهي مبادرة تركز على الإنصاف تهدف إلى دعم النهج المتعددة القطاعات لتحقيق الأهداف. ويُعدّ المكتب الإقليمي أيضاً المؤسسة الداعية للجنة منظمة الصحة الأمريكية المعنية بالإنصاف وأوجه عدم المساواة في المجال الصحي في الأمريكتين، وهي مبادرة مدتها سنتان تهدف إلى استعراض البيانات والاتجاهات في أوجه عدم المساواة في المجال الصحي بهدف وضع توصيات بإجراءات تتخذها الدول الأعضاء. وسيبرز العديد من المبادرات الأخرى، بما في ذلك الاستراتيجيات الإقليمية لتعزيز الصحة، فرص اتخاذ إجراءات تستهدف الفئات السكانية المعرضة لخطر تركها خلف الركب.

٢٨ - وبالنظر إلى أن خطة عام ٢٠٣٠ تركز بشكل لا لبس فيه على حقوق الإنسان، فإن مفوضية حقوق الإنسان تعمل على ضمان تنفيذ الأهداف بصورة تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويستلزم ذلك الدعوة وبناء القدرة على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على جميع المستويات بشكل (أ) يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ (ب) يساهم في الحد من أوجه عدم المساواة وفي مكافحة التمييز؛ (ج) يستند إلى إطار شامل للمساءلة؛ (د) يدمج معايير حقوق الإنسان في جميع جوانب التعاون الدولي.

٢٩ - وكُلف مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بالدعوة إلى تنفيذ برامج العمل لصالح البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، وبدعم هذه البرامج، مع ضمان الاتساق مع خطة عام ٢٠٣٠. وقد ركز المكتب بشكل خاص على التكيف مع تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والطاقة المستدامة، وعزز تعاونه مع المنظمات الشريكة ذات الصلة. وبالفعل، فإن الموضوع الخاص لتقريره لعام ٢٠١٨ عن حالة أقل البلدان نمواً^(٥) هو: "الحد من مواطن الضعف في أقل البلدان نمواً وتعزيز قدرتها على الصمود".

٣٠ - وأقرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في قرارها ٩/٧٣، خارطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ. وقد ساعدت خارطة الطريق على تحديد فرص التعاون الإقليمي فيما يتعلق بعدم ترك أي أحد خلف الركب، بما في ذلك في المجالات التالية:

(أ) تشجيع الدراسات التحليلية والدعوة للسياسات لمعالجة أوجه عدم المساواة والحد من الفقر وتعزيز الحماية الاجتماعية، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل بناء القدرة الاجتماعية الاقتصادية على الصمود؛

(ب) مواصلة الحوارات الإقليمية ودون الإقليمية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ولدعم السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعددة القطاعات لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان ومنهاج عمل بيجين؛

(٥) متاح على الموقع: <http://unohrrls.org/state-of-ldcs-2018/>.

- (ج) معالجة البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب، بما في ذلك عن طريق مواءمة معارف الشباب ومهاراتهم مع متطلبات سوق العمل؛
- (د) تيسير الحوار الإقليمي ودون الإقليمي بشأن السياسات الرامية إلى معالجة شيخوخة السكان؛
- (هـ) تنفيذ استراتيجية إنشيوين من أجل إحقاق الحق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ؛
- (و) تعزيز الروابط بين الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك من خلال الإدارة الفعالة للهجرة.
- ٣١ - وتدعم سياسات الحماية البيئية والاجتماعية التي تأخذ بها مجموعة البنك الدولي مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، ومن ذلك مثلاً، تلبية احتياجات الفئات الضعيفة مثل مجتمعات الشعوب الأصلية. وتضمن سياسة الشعوب الأصلية (السياسة التشغيلية ٤-١٠) أن تحترم عملية التنمية احتراماً كاملاً كرامة الشعوب الأصلية وحقوق الإنسان الخاصة بها واقتصاداتها وثقافتها. وبالنسبة لجميع المشاريع المقترحة للتمويل من جانب البنك الدولي والتي تؤثر على الشعوب الأصلية، يطلب البنك من المقترض المشاركة في عملية تشاور مجانية مسبقة ومستنيرة. وتشمل المشاريع التي يمولها البنك تدابير لتجنب الآثار الضارة المحتملة على مجتمعات الشعوب الأصلية، أو للتقليل منها أو تخفيفها أو التعويض عنها عندما تكون لا مفر منها.
- ٣٢ - ويكتمل تركيز الأهداف على عدم ترك أي أحد خلف الركب مباشرة تركيز منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) على الإنصاف والوصول إلى كل طفل. وتهدف خطة العمل الجنسانية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ إلى تعزيز المساواة بين الجنسين للفتيات والفتيان ودعم رفاه الفتيات المراهقات وتمكينهن. وتركز اليونيسف أيضاً على الأطفال ذوي الإعاقة وكذلك على الأطفال الآخرين الذين قد يتعرضون للتمييز أو الاستبعاد بسبب العرق أو الموقع أو الدخل أو عوامل أخرى. ويقدم تقرير المنظمة لعام ٢٠١٧، المعنون "تضييق الثغرات: قوة الاستثمار في أشد الأطفال فقراً"، الأدلة على وجوب الاستثمار في أشد الأطفال فقراً وتهيئتها.
- ٣٣ - وبالنسبة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن عدم ترك أي أحد خلف الركب والوصول إلى من هم أكثر تخلفاً عن الركب يعني التركيز على رفاه اللاجئين وطالبي اللجوء والمشردين داخلياً والعائدين وعديمي الجنسية والأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين.
- ٣٤ - وتحدد المفوضية احتياجات الأشخاص الأكثر ضعفاً والمشمولين باختصاص المفوضية والذين يواجهون مخاطر مكثفة تتعلق بالحماية ولديهم احتياجات محددة من المساعدة. وتسلمت أولوياتها الاستراتيجية العالمية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ الضوء على الفئات الضعيفة بين الفئات المشمولين باختصاصها، مثل الضحايا الناجين من العنف الجنسي والجنساني، والأطفال غير المصحوبين والمفصولين عن ذويهم والأقليات الدينية والإثنية.
- ٣٥ - وتهدف اليونيسكو إلى تعزيز الدعم لمبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب من خلال تركيز عملها على الوصول إلى أشد الفئات والبلدان وشرائح المجتمع حرماناً واستبعاداً، على النحو المبين في استراتيجيتها المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ (الوثيقة C/4 37) وفي برنامجها وميزانياتها للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

وستواصل اليونيسكو تعزيز المساواة بين الجنسين كأولوية عالمية وستقدم الدعم في هذا المجال في جميع برامجها للبلدان الأفريقية، وستعمل في الوقت نفسه أيضاً على تعميم تدخلات محددة للشباب والفئات الاجتماعية والإثنية المهمشة، بما في ذلك الشعوب الأصلية. كما يتجلى التزامها بالوصول إلى من هم أكثر تخلفاً عن الركب في استراتيجيات وخطط عمل أكثر تحديداً، مثل سياسة اليونيسكو بشأن التعامل مع الشعوب الأصلية وخطتها عملها المخصصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي اعتمدت عام ٢٠١٦.

٣٦ - ووضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤشرات للأثر والنتائج متسقة مع خطة عام ٢٠٣٠، ومتماشية مع مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب، وهي تسعى جاهدة لتوفير بيانات مصنفة تفصيلياً حسب الفئات ذات الصلة. وعملاً على تحسين توافر الإحصاءات الجنسانية، تسعى مبادراتها البرنامجية الرئيسية المعنونة، "أخذ كل امرأة وقتاً في الحسبان"، للاستجابة للتحديات والتحديات في البيانات من خلال استهداف تحسين البيئة المؤسسية لدعم الرصد الفعال لجميع الأهداف المتعلقة بالجنسانية؛ وزيادة إنتاج بيانات تراعي الاعتبارات الجنسانية؛ والتأكد من استخدام هذه البيانات لإرشاد السياسات وتعزيز المساواة.

٣٧ - ويدعم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث تنفيذ ومتابعة واستعراض إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث (قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣). ونظراً لأن الكوارث يمكن أن تؤثر على مجموعات مثل النساء والأطفال والمعوقين بشكل مختلف، مما يؤدي إلى تفاقم التفاوت الاجتماعي الأساسي، فإن إطار العمل يتضمن دعوة للمشاركة والشراكة على مستوى المجتمع كله من أجل الحد بشكل فعال من مخاطر الكوارث.

٣٨ - وفي سياق دعم تنفيذ إطار سينداي، يركز المكتب على أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جميعها من أجل الحد من المخاطر الحالية ومنع نشوء مخاطر جديدة وإدارة المخاطر المتبقية. ويعزز المكتب الاتساق بين استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والعمل المتعلق بالمناخ، بما في ذلك خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً. بالإضافة إلى ذلك، تقيس أداة رصد إطار سينداي التقدم المحرز والإنجازات المتحققة في الحد من مخاطر الكوارث. وتسلط المؤشرات التي تستخدمها أداة الرصد الضوء على سبل التفاعل بين الحد من مخاطر الكوارث وأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وهي تتضمن معلومات عن عدد الإصابات أو الأمراض التي تعزى إلى الكوارث، مصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة.

خامساً - إدماج التنمية المستدامة في إدارة عمليات ومرافق الأمم المتحدة

الاستدامة الداخلية ضمن منظومة الأمم المتحدة

٣٩ - تم في إطار الجهود المشتركة بين الوكالات لتعزيز تعميم الاستدامة البيئية والاجتماعية في العمل الداخلي لمنظومة الأمم المتحدة اتخاذ عدة خطوات هامة نحو الأمام. ففي عام ٢٠١٨، أصدر فريق الإدارة البيئية مشروع النهج النموذجي إزاء المعايير البيئية والاجتماعية في البرمجة في الأمم المتحدة، والذي يقدم مجموعة من المعايير والعمليات المنسقة التي يمكن أن تستخدمها الكيانات عند اعتماد أو تنقيح سياسات أو أطر الاستدامة لدى كل منها. وتهدف المعايير البيئية والاجتماعية وآليات المساءلة ذات الصلة، والتي يجري تطبيقها بشكل متزايد كأفضل الممارسات في البرمجة في الأمم المتحدة، إلى ضمان مراعاة الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنمائي والعمل الإنساني للمبادئ التي تعلنها وضمن ألا تؤدي التدخلات إلى ضرر

غير مقصود يقع على الإنسان والبيئة. واستناداً إلى الصكوك الدولية ذات الصلة، سيساعد النهج النموذجي على الدفع بالمنظومة نحو مزيد من الموامة والشفافية والمساءلة، وسييسر تحقيق الأهداف.

٤٠ - ومنذ عام ٢٠٠٧، تلتزم الأمم المتحدة بمجهود بشأن إدارة الاستدامة الداخلية والحياد المناخي، وهي تنفذ هذه الجهود. وقد صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ آخر تقرير عن "خضرة الأمم المتحدة الزرقاء"، الذي يوجز جهود المنظمة للحد من بصمتها البيئية. ويتضمن التقرير، وهو الآن في طبعته العاشرة، بيانات انبعاثات غازات الدفيئة من ٦٦ كياناً في منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٧. كما يتضمن بيانات عن إدارة النفايات والمياه والبيئة. وكان ما مجموعه ٤٣ كياناً من كيانات الأمم المتحدة محايدة مناخياً في عام ٢٠١٧، مما يمثل ٣٩ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة المبلغ عنها في المنظومة.

٤١ - وفي محاولة للحد من انبعاثاتها والبصمة البيئية الكلية لها، نفذ ما لا يقل عن ٢٦ كياناً من كيانات الأمم المتحدة نظاماً لإدارة البيئة، أو هي بصدد وضع هذا النظام. وتنفذ هذه النظم في المكاتب الصغيرة والكبيرة. كما يجري بشكل منتظم استخدام التوجيه المعياري للمباني المستدامة لتحسين الأداء البيئي للمرافق.

٤٢ - وبالعامل على تحسين أدائها البيئي العام، لا تكتفي منظومة الأمم المتحدة بتقليل استخدامها للموارد الطبيعية والمالية، بل تظهر أيضاً دورها القيادي في إدماج خطة التنمية المستدامة في تخطيط وعمليات الإدارة.

الاستدامة الداخلية ضمن الأمانة العامة

آخر المستجدات في تنفيذ خطة العمل لإدماج ممارسات التنمية المستدامة في إدارة العمليات والمرافق على نطاق الأمانة العامة

٤٣ - أيدت الجمعية العامة في قرارها ٢١٩/٧٢ خطة العمل لإدماج ممارسات التنمية المستدامة في إدارة العمليات والمرافق على نطاق الأمانة العامة، والتي قدمها الأمين العام عملاً بالقرارين ٢٠٥/٧٠ و ٢٢٨/٧١ (A/72/82). إضافة إلى ذلك، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن ينفذ توصياته ذات الصلة في حدود الموارد المتاحة. وقد لخص الأمين العام في تقريره نطاق وهيكل الخطة وأدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة فيها وتسلسل الإجراءات ونقاط الإنجاز الرئيسية اللازمة لتنفيذها. وتتضمن الخطة تنفيذ نظم للإدارة البيئية، مدعومة بألية تنسيق شاملة، بهدف إنشاء أمانة عامة لن يكون لإدارة عملياتها ومرافقها تأثير سلبي على المناخ، وذلك بحلول عام ٢٠٢٠، إذا كان ذلك ممكناً.

٤٤ - وتمشيا مع هدف إدماج إدارة الاستدامة البيئية في النظم القائمة، اقترح الأمين العام إبلاغ الجمعية العامة بالتقدم المحرز في آليات الإبلاغ الحالية، بما في ذلك الإبلاغ عن تعميم أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة بكاملها. (نفس المرجع، الفقرة ٣٧). ويُقدّم التحديث الحالي عملاً بطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٢٠ من القرار ٢٣٢/٧٣.

تحديث بشأن التنفيذ

٤٥ - منذ تقديم خطة العمل، أحرز تقدم كبير في وضع إطار لإدارة الاستدامة البيئية على نطاق الأمانة العامة وفي تنفيذ نظم الإدارة البيئية. وأنشئت آلية للحكومة والتنسيق، وشُكّل فريق توجيهي رفيع

المستوى معني بإدارة الاستدامة البيئية لقيادة جهود الاستدامة البيئية الداخلية للأمانة بهدف نهائي يتمثل في تعميم الاستدامة البيئية على جميع مستويات الأمانة العامة بحيث لا ينتج عن الأمم المتحدة أثر سلبي على المناخ والبيئة عموماً. كما شكّلت أفرقة توجيهية محلية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وكذلك في جنيف ونبروي وفي اللجان الإقليمية في أديس أبابا وبانكوك وبيروت وسانتياغو. وكان لألية التنسيق دور أساسي، على الصعيدين العالمي والمحلي، في تشجيع الأخذ بنهج منظم إزاء إدارة الاستدامة البيئية وفي تبادل الممارسات الجيدة، بما في ذلك الاستفادة من التوجيهات التي تضعها منظومة الأمم المتحدة والأدوات التي تستخدمها وحملات التواصل التي تقوم بها.

٤٦ - ويجري العمل على إنشاء عناصر أخرى من إطار إدارة الاستدامة البيئية لمواءمة عمليات الأمانة العامة مع خطة عام ٢٠٣٠. وأقر فريق الأمانة العامة للأمم المتحدة التوجيهي المعني بإدارة الاستدامة البيئية عناصر السياسة البيئية الشاملة، استناداً إلى خمسة مبادئ توجيهية تتعلق بما يلي: الإشراف على البيئة، والكفاءة في استخدام الموارد وفي العمليات، والتحسين المستمر للأداء البيئي، ومشاركة أصحاب المصلحة على جميع المستويات، والتكيف والقدرة على الصمود. وسيجري إعداد نشرة للأمين العام حول السياسة البيئية وسينظر فيها وفقاً للممارسة المعمول بها. وقد أدرجت الاعتبارات البيئية في عملية التخطيط والميزنة العادية، بدءاً من إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠، والتي أصبحت الآن تتضمن مطلباً شاملاً بشأن إدارة الاستدامة البيئية. كما تم إحراز تقدم في تعميم الاستدامة البيئية في إطار إدارة الأداء على مستوى القيادة. وأدرج هدف للإدارة البيئية ومؤشر للأداء في اتفاق الإدارة العليا لعام ٢٠١٩، مما يمثل خطوة مهمة نحو إدماج إدارة الاستدامة البيئية في خطط عمل الموظفين، حسب الاقتضاء.

٤٧ - ويجري تدريباً لإنشاء نظم الإدارة البيئية في جميع أنحاء الأمانة العامة، بحيث تدار بشكل منهجي الآثار البيئية المحلية والمخاطر ذات الصلة من خلال عملية للتخطيط، وتنسيق الإجراءات المستدامة، والرصد، والإبلاغ عن النتائج. وإلى جانب البعثات الميدانية التي تنفذ حالياً نظاماً للإدارة البيئية بموجب الاستراتيجية البيئية للبعثات الميدانية، انصب التركيز الأولي على مواقع المقر واللجان الإقليمية. وفي حين أن نظم الإدارة لا تزال في مراحل مختلفة من التنفيذ، فقد عملت على تقييم الأثر البيئي والمخاطر المرتبطة بمواقع المقر واللجان الإقليمية بحيث يمكن إدماج الأهداف المحددة ومؤشرات الأداء في خطط العمل. ومع أن الأولويات البيئية تختلف باختلاف المواقع، إلا أن التحديات الرئيسية في الأمانة العامة ككل تتمثل في الحد من النفايات ومياه الصرف الصحي وإدارتها بشكل أفضل، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتحسين استدامة الاجتماعات، وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن أنشطة السفر التجاري. وتهدف المنظمة في تعاملها مع تلك الأولويات، إلى التقليل المستمر من الأثر البيئي لعملياتها وإلى المساهمة إيجابياً في البيئة والأهداف في تنفيذ ولاياتها، كلما كان ذلك ممكناً.

٤٨ - وكما ورد في تقرير الأمين العام (A/72/82)، تواصل البعثات الميدانية تنفيذ استراتيجية الست سنوات، التي أطلقت عام ٢٠١٦، للاستجابة للتحديات الخاصة التي تواجهها البعثات الميدانية ولولايات صدرت في وقت أسبق عن الجمعية العامة ومجلس الأمن. وتهدف الاستراتيجية إلى ضمان نشر بعثات مسؤولة تحقق أقصى قدر من الكفاءة في استخدامها للموارد الطبيعية وتعمل بأقل قدر من المخاطر على الناس والمجتمعات والنظم الإيكولوجية ولها أثر إيجابي كلما كان ذلك ممكناً. وتشمل الاستراتيجية البيئية خمس ركائز: الطاقة، والمياه ومياه الصرف الصحي، والنفايات الصلبة، والأثر الأوسع، ونظام الإدارة البيئية. وقد أحرز تقدم في كل من هذه الركائز للمضي قدماً في النهج الاستراتيجية المتفق عليها ودعم التنفيذ

من قبل البعثات. وأنشئ إطار للأداء وإدارة المخاطر في مجال البيئة يزيد من الوضوح والمساءلة فيما يتعلق بالحد من البصمة البيئية لكل بعثة كأولوية استراتيجية شاملة. وتستخدم البعثات نموذجاً موحداً لخطط العمل البيئية على نطاق البعثة لتنفيذ الاستراتيجية، وذلك بهدف تحسين جمع وتحليل البيانات لإرشاد عمليات التخطيط والميزنة. ولدى جميع البعثات الميدانية المشمولة بالاستراتيجية خطة عمل سارية كجزء من نظام الإدارة البيئية، وستجري هذه البعثات سنوياً استعراضاً لخطط عملها هذه بحيث تعكس أولوياتها الناشئة، بما في ذلك الأولويات التي يتم تحديدها من خلال سجل درجات بيئي. وتقوم بعثات حفظ السلام الآن بإبلاغ الجمعية العامة عن نتائج سجل الدرجات لديها وذلك في سياق تقارير أداء الميزانية.

٤٩ - وفي حين أنه لا يمكن تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة تدريجياً إلا من خلال دورات الإدارة البيئية المستمرة ولا يمكن التخلص منها بالكامل بسبب طبيعة أنشطة الأمانة العامة، فقد أحرز تقدم أيضاً في تقييد انبعاثات الكربون التي لا مفر منها. وقد حقق مقر الأمم المتحدة الحياد المناخي في عام ٢٠١٨، وانضم إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في الالتزام بالتعويض عن انبعاثات غازات الدفيئة في عملياتها. ومع أن هذه الانبعاثات تعتبر جزءاً متوازناً نسبياً من البصمة المناخية التي أبلغت عنها الأمانة العامة، إلا أنها تمثل معلماً مهماً نحو تحقيق هدف الأمم المتحدة ألا يكون لها أثر سلبي على المناخ.

٥٠ - ولا تزال جميع أصحاب المصلحة تُبَلِّغ بنتائج الجرد البيئي السنوية المتعلقة بالمؤشرات التي وضعتها منظومة الأمم المتحدة (انبعاثات غازات الدفيئة والنفايات والمياه) من خلال تقرير "خضرة الأمم المتحدة الزرقاء" على نطاق المنظومة، والذي يُنشر بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتمثل الأمانة العامة حوالي ٦٠ في المائة من جميع انبعاثات منظومة الأمم المتحدة، ويُعزى الجانب الأكبر من هذه النسبة إلى البعثات الميدانية.

التحديات المواجهة والخطوات المقبلة

٥١ - نظراً لأن تطوير نظم متشابكة للإدارة البيئية في جميع أنحاء الأمانة العامة لا يزال في مرحلة مبكرة، فإن معظم المواقع المشاركة في النطاق الأولي للتنفيذ لم تستكمل دورة كاملة من "التخطيط - التنفيذ - التحقق - العمل". وقد أصبح من الواضح أن المواقع القادرة على تكريس قدرات التنسيق وإدارة المشروع لنظم الإدارة البيئية لديها تمكنت من التقدم بسرعة من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ، بالاستفادة من الجهود السابقة ومعالجة الآثار البيئية المحلية بشكل منهجي. أما المواقع التي لم تستطع تكريس تلك القدرات فقد كان تقدمها بطيئاً بسبب القيود المالية. فضمان أن يتوفر في جميع المواقع الرئيسية نظام للإدارة البيئية يحصل على صيانة جيدة، والتوسع في إدارة الاستدامة البيئية في حدود الموارد الحالية بحيث يتجاوز نطاقها تلك المواقع ويشمل الأمانة العامة بأكملها، سيكون مسعى متعدد السنوات.

٥٢ - ومنذ إقرار خطة العمل التي قدمها الأمين العام، كشفت جهود التنسيق أيضاً عن ثغرات في تقارير الجرد البيئي التي تقدمها كيانات الأمانة العامة إلى مرفق الأمم المتحدة المستدامة ووجود منهجيات مختلفة، مما يجعل من الصعب قياس بصمة الأمانة العامة بأكملها. وقد أدى الطابع الطوعي لمبادرة الإبلاغ عن "خضرة الأمم المتحدة الزرقاء"، التي تنسقها منظومة الأمم المتحدة بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تحقيق الحياد المناخي، إلى تفاوتات داخل الأمانة العامة يجري العمل حالياً على معالجتها.

٥٣ - وستؤدي خطة الإصلاح، وخاصة فيما يتعلق بإصلاح الإدارة، إلى المضي في توحيد تعزيز النهج العالمي والمنهجي الذي اقترحه الأمين العام في تقريره (A/72/82) لتعميم ممارسات التنمية المستدامة، ولا سيما إدارة الاستدامة البيئية، في عمليات الأمانة العامة. وسيضمن إنشاء إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، واللتين ستدعمان جميع كيانات الأمانة العامة، إدماج الاستدامة البيئية في تنفيذ ولايات الأمم المتحدة. ويجري العمل على تكييف آلية التنسيق التابعة للأمانة العامة وفقاً لذلك. وستتولى إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال رئاسة الفريق التوجيهي المعني بإدارة الاستدامة البيئية وستقدم خدمات الأمانة له، كما ستعمل على تعزيز إطار سياسة إدارة الاستدامة البيئية وإدراج الاعتبارات البيئية في المجالات الوظيفية الخاضعة لمسؤوليتها، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي، والإدارة المركزية للمخاطر، وإدارة القدرة على التكيف، والإدارة القائمة على النتائج، والتقييم، والرصد، والامتثال. أما إدارة الدعم العملياتي فستقوم بتعزيز تعميم الإدارة البيئية وتحسينها المستمر ضمن إطار أداء العمليات وتخفيف المخاطر، وفي الإرشادات والعمليات التشغيلية، وستقدم المساعدة التقنية للعملاء في جميع المواقع حسب الحاجة، مع التركيز على المناطق العالية المخاطر، وخاصة على المستوى الميداني.

٥٤ - ونتيجة لذلك، تتوقع الأمانة العامة أن تكمل إنشاء نظم الإدارة البيئية في جميع مراكز العمل الرئيسية والبعثات الميدانية وأن تقوم في المستقبل، في ضوء الدروس المستفادة، بتوسيع نطاقها لتشمل المكاتب الميدانية غير المدرجة ضمن النطاق الحالي، بما في ذلك مكاتب المنسقين المقيمين. وستواصل المنظمة تطوير إطار عمل لإدارة الاستدامة البيئية في الأمانة العامة يتم ادماجها في النظم الحالية وينسق التقييم المنهجي للآثار والمخاطر البيئية، وتخطيط الإجراءات البيئية ورصدها من أجل تحقيق الغايات، وقياس النتائج وتقييمها واستعراضها، مما يتيح التحسين المستمر لأداء المنظمة البيئي. وبذلك، ستستفيد الأمانة العامة من نظمها المركزية ومن الممارسات الجيدة وستبني الخبرة من أجل تعزيز ثقافة مستدامة تستند فيها القرارات اليومية إلى منظور بيئي.

٥٥ - ومنذ اعتماد الجمعية العامة لخطة العمل التي قدمها الأمين العام لإدماج ممارسات التنمية المستدامة في عمليات الأمانة العامة للأمم المتحدة، أحرز تقدم كبير في تنفيذها. وستبني المنظمة على هذا التقدم، مع إدخال تحسينات مستمرة. والأمين العام ملتزم بألا يكون لإدارة عمليات ومرافق الأمم المتحدة أثر سلبي على المناخ. ولتحقيق هذه الغاية، دعا منظومة الأمم المتحدة، والأمانة العامة على وجه الخصوص، إلى الإسراع بالإجراءات الداخلية المتعلقة بالمناخ في ضوء الحاجة لهذا التحدي العالمي.

٥٦ - إن السرعة التي ستمكن بها الأمانة العامة من إحراز تقدم في رحلتها لتقليل بصمتها البيئية إلى أدنى حد ولتحييد أثرها المتبقي على المناخ ستوقف، في جانب منها، على توافر قدرات مخصصة لهذا الجهد، وعلى مستوى الاستثمار في الحد من الكربون وفي مشاريع تخفيف المخاطر البيئية، واعتماد تكنولوجيات مبتكرة، وإدماج المناخ والعوامل الخارجية الأخرى في آليات التمويل.

سادساً - الاستنتاج

٥٧ - تجدر الإشارة إلى أن تعميم أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة - من جانب الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، بل وجميع أصحاب المصلحة - أساسي لتحقيق التطلعات الطموحة لخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وتشير الخبرات المكتسبة مؤخراً، والتي تنعكس في الاستعراضات الوطنية

الطوعية والمعلومات التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة، إلى أن هذا التعميم يحدث، على الصعيدين المفاهيمي والتشغيلي، في البلدان وفي منظومة الأمم المتحدة ككل. وقد عرض الأمين العام في تقريره السابق (A/73/81-E/2018/59)، حالات توضيحية لقيام مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بمواءمة برامج عملها وأولوياتها مع الأهداف من خلال التغيير التنظيمي والإدارة القائمة على النتائج. ويتضمن التقرير الحالي حالات إضافية للتغيرات المؤسسية، وإعادة تنظيم الميزانية البرنامجية، وعدم ترك أي أحد خلف الركب، كما يقدم معلومات محدّثة عن تنفيذ خطة العمل التي قدمها الأمين العام لإدماج ممارسات التنمية المستدامة في إدارة العمليات والمرافق على نطاق الأمانة العامة.

٥٨ - ويتمثل التحدي أمامنا في زيادة الجهود. وينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تحافظ على الزخم من خلال إدماج رؤية ومبادئ خطة عام ٢٠٣٠ والأهداف في كل جزء من برامجها وميزانياتها، ومن خلال تحديد منصة مخصصة لتبادل المعارف والخبرات والدروس المستفادة حول كيفية تعميم أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بعد أن مرّت أربع سنوات على بدء تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، أن تضع استراتيجية متسقة على نطاق المنظومة لاستراتيجية التنفيذ المنسقة والتآزرية لدعم الدول الأعضاء في تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف.